A Peace Plan for Syria

خطة سلام من أجل سوريا

بحث صادر عن

مؤسسة راند Rand corporation

تاريخ الإصدار: ديسمبر / 2015

ترجمة: مركز إدارك للدراسات والاستشارات

صدرت الترجمة في فبراير / 2016

twitter.com/idraksy

facebook.com/idraksy

telegram.me/idraksy

مراجعة قصيرة (إدراك للدراسات والاستشارات)

نشرت مؤسسة راند الأميركية المعروفة بقربها من دوائر صنع القرار وتداخله معها ورقة تحمل عنوان "خطة سلام من اجل سوريا"، تتضمن حلاً مقترحاً للأزمة المتفاقمة في سوريا، قام بإعدادها كل من **جيمس دوبّنز** الرئيس الفخري لوحدة الأمن والسياسة في راند، وهو مساعد سابق لوزير الخارجية الامريكي **وفيليب غوردون:** زميل أقدم في مجلس العلاقات الخارجية، وشرق إفريقيا ومنطقة الخليج (2013-2015). ومساعد لوزير الخارجية للشؤون الاوروبية والأوراسية (2009-2013) و **جيفيري مارتيني:** محلل للشرق الأوسط في راند وقضى عام 2014 في وزارة الخارجية في لجنة النزاعات وعمليات توطيد الإستقرار.

الحل المقترح شدد على ضرورة إعادة رسم اهداف المجموعة الدولية لدعم سوريا التي تضم نحو عشرين بلداً. وفق مقاربة جديدة مبنية على تسلسل معين يتم التركيز فيها على تأمين وقف لاطلاق النار بشكل فوري واجراء الترتيبات المطلوبة لتطبيقه، على أن يتم بعد ذلك اجراء المزيد من المفاوضات حول شكل الدولة السورية المستقبلية. واعتبروا أن هذه المقاربة أفضل بكثير من البديل الاساس الذي هو مواصلة أو حتى تصعيد الحرب.

ورغم أن الحل المقترح قد أشار إلى أن هذه الخطة البديلة تتضمن الحفاظ على وحدة سوريا، لكنها تقر في الوقت نفسه بحقيقة أن أجزاء مختلفة من البلاد يسيطر عليها جماعات عرقية مختلفة تساندها قوى خارجية مختلفة. وهذه القوى و"وكلاءها السوريين" قد يتفقون على تحديد ثلاث مناطق آمنة إحداها يسيطر عليها النظام في الغرب، واحداها يسيطر عليها الاكراد بشكل أساس في المنطقة الشمالية الشرقية، وأخرى تكون غير متصلة في الشمال و الجنوب تسيطر عليها "المعارضة المعتدلة".وهذا سيؤدي إلى إنشاء منطقة رابعة في وسط و شرق سوريا يتم فيها استهداف داعش من قبل جميع الأطراف. وبحسب الحل المقترح فإن القوى الخارجية، بما فيها روسيا و ايران و الولايات المتحدة و تركيا و الاردن، سيكون لها دور بارز وستضمن الالتزام بوقف اطلاق النار من قبل وكلائهم.

وأشار الحل المقترح أيضاً إلى أن إنشاء هذه المناطق الآمنة قد يستوجب التخلي عن بعض المناطق من أجل تحديد خطوط الهدنة والإمداد. وفي هذا السياق يرى معدوا هذه الرؤية للحل في سوريا بأن أصعب التنازلات بالنسبة لنظام الأسد يتمثل بترك بعض المناطق في حماة وحلب لتكون تحت سيطرة المعارضة السورية المعتدلة، لكنهم رأوا أنه يمكن التعويض عن ذلك من خلال انسحاب "المعارضة المعتدلة" (أو قبولها بسيطرة النظام على الأقل) على المناطق التي تمسك بها هذه المعارضة داخل المنطقة التابعة للنظام وسحب كتائبها العسكرية كذلك من أطراف دمشق.

ويقترح معدوا هذه الورقة أنه وبعد وقف إطلاق النار فعلى الأمم المتحدة أن تقوم بجمع كافة الفصائل السورية التي وافقت على الخطة من أجل البدء بالتفاوض حول مستقبل الدولة الموحدة. غير انه أشار بالوقت نفسه إلى أن إعادة توحيد سورية ستستغرق وقتا، "إذا ما كان ذلك ممكن اصلاً".

وتحدث الحل المقترح أيضاً عن نشوء دولة فدرالية أو كونفدرالية، واعتبروا أن التوصل إلى اتفاق سيشمل على الأرجح المزيد من الحكم الذاتي، مثل تسليم مهمة حفظ الأمن إلى السلطات المحلية. وطرحوا كذلك شكلاً من أشكال مشاركة السلطة بين الطوائف المختلفة وضمانات محددة للأقليات في كل منطقة، إضافة إلى إصلاحات دستورية لإعادة توزيع السلطات المؤسساتية وإجراء انتخابات لا يترشح لها الأسد.

واعتبر الحل المقترح أن إعطاء الضمانات للنظام بأنه يستطيع أن يواصل حكمه لدمشق ومدن أخرى في الناحية الغربية من البلاد قد تكون كافية لإقناع الأسد ورعاته بأن وقف القتال يصب في مصلحتهم، خلافاً لمواصلة حرب مكلفة الى اجل غير مسمى.

ويرى معدوا هذه الورقة أن وضع التسوية السياسية كشرط مسبق للسلام هو وصفة لمواصلة الحرب، حيث اعتبر أن أي شكل من أشكال السلام هو أفضل من الحرب في هذه المرحلة. يُعرف مركز راند بقربه من دوائر صنع القرار وتداخله معها، وهو ما يعني أن الخطة المقترحة هنا جرى تقديمها ودراستها داخل أروقة وزارة الخارجية الأمريكية وهي أقرب للتطبيق أو التبني من قبل الولايات المتحدة، حيث ستلقي بثقلها لتنفيذها.

يلاحظ في الخطة المقترحة تركيزها على الحفاظ على حد معين من مكاسب النظام واعتبار التعامل معه أمراً واقعياً، عدا عن استخدامها لسياسة التأجيل المتعمد للملفات الحاسمة.

الخاسر الأكبر من هذه الخطة هم العرب السنة، فعلى الرغم من عظم التضحيات طوال السنوات الخمسة الماضية، تمنحهم الخطة المقترحة منطقتي نفوذ محاصرتين ومتفرقين، عدا عن إيكال مهمة حفظ السلام ومراقبة هذه المناطق للأطراف الأكثر انضباطاً بالتوجه الأمريكي حتى الآن (الأردن وتركيا) وهو ما يعني وجود فترة قصور في أداء الجيشين هذا إن سلمت النوايا لاحقًا. في حين يحظى النظام مثلًا بدعم الإيرانيين والروس.

أمريكا من جهتها تحقق أكثر من هدف في هذا المقترح، فهي تضمن تواجداً حيوياً لها في مناطق الأكراد. وضمنت أيضًا إشغال القوى الإقليمية (إيران وتركيا) بالاهتمام بحفظ الخطة الأمريكية في سوريا، عدا عن احتوائها لروسيا وهو ما يمكن أن يتمخض عنه اتفاقات أخرى تجري بين الدولتين لاحقًا.

في الواقع، لا تثمل هذه الخطة تغيراً فعلياً فيما يتعلق بالخطوط العريضة للرؤية الأمريكية للحل في سوريا، فمنذ بداية الثورة جرى حديث مطول حول هذه التفاصيل ويبدو أن أمريكا حتى بعد 5 سنوات من القتال لم تغير الكثير من قناعاتها حول من وصفتهم الخطة بسكان سوريا من العرب السنة.

أخيراً، الخطة افترضت بقاء مساحة كبيرة من سوريا تحت سيطرة داعش، والتي من المفترض أن توحد خطوط القتال ضدها. وهو ما قد يعني لاحقاً اصطفاف مقاتلي المعارضة من مختلف الأطياف مع جيش النظام وربما الأكراد أيضاً وجنود التحالف الدولي للتصدي لداعش وقواتها ومهاجمتها.

الخطة أشارت إلى صعوبة تطبيق هذا المقترح، وأشارت أيضًا إلى أن خروقات بالجملة ستحدث في حال فرض أي هدنة، عدا عن إشارتها لوظيفة القوات الدولية المتواجدة في المناطق السورية الأربعة، والتي منها منع مقاتلي المعارضة من شن أي هجمات ضد النظام، وهو ما قد يعني أيضاً احتمالية لجوء بعض المتحمسين أو غير المقتنعين بهذه الخطة إلى تشكيل قوة مقاومة لتنفيذها أو ربما الذهاب إلى الخيار الأسوء وهو الانضمام

إلى صفوف داعش إذ تبدو داعش على أنها الخيار الأمثل لمحاربة ما سيتم وصفه في حينه بالمؤامرة الغربية على سوريا.

(إدراك للدراسات والاستشارات)

خطة سلام من أجل سوريا

ساهم الصراع الدائر في سوريا في خلق جيل متطرف كامل من الشباب المسلم، عدا عن تسببه بقتل وإصابة مئات الآلاف من الأبرياء وإجبار ملايين السوريين على الفرار من منازلهم وزعزعة استقرار الدول المجاورة و توتير روابط التضامن الأوروبي وتعزيز التعصب الديني في الولايات المتحدة، وبلا شك فإن خيار الوصول إلى حل سلمي - أي حل - سيكون أفضل بكثير من استمرار هذه الحرب. نعرض هنا اقتراحًا لما نعتقد أنه أكثر طريقة عملية لإيقاف العمليات القتالية في سوريا وإنهاء المعاناة التي تسببها.

بدأت الحرب في سوريا كانتفاضة شعبية ضد الحكم الاستبدادي الذي مثله بشار الأسد. وعلى مدار السنوات الأربعة الماضية، تطور الصراع ليصل إلى حرب شاملة يشترك فيها الجميع ضد الجميع. وتسبب ذلك بتأليب النظام ضد المعارضة، والشيعة ضد السنة و العرب ضد الأكراد والمعتدلون ضد المتطرفين. أضف إلى ذلك، نجاح الصراع باجتذاب عشرات آلاف المقاتلين الأجانب من أوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا إلى سوريا، وهو ما ساهم في إشعال ومفاقمة المنافسة الجيوسياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران وروسيا والولايات المتحدة وغيرهم في المنطقة. هذا عدا عن استنزاف الكثير من القدرات العسكرية الضخمة على مدار جولات الصراع.

قد يكون هناك زمن ما، وكان مبكراً جداً في عمر الصراع، يصح عنده القول بأن الفوائد المترتبة على سقوط الأسد ستكون كبيرة من النواحي البشرية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ولكن بلا شك فإن هذا الزمن انتهى منذ فترة بعيدة جدًا.

والآن، فإن مسألة بقاء أو رحيل الأسد على المدى القريب مرتبطة تماماً بمسائل نفعية بحتة. فالولايات المتحدة عليها المتابعة في المسار الذي يقود إلى إنهاء القتال بسرعة أكبر. هناك مسارين مختلفين في التسلسل يقودان إلى السلام في سوريا، الأول، يركز على التوسط بين الأطراف بحلول سياسية شاملة تعمل على ترتيب العلاقات بين الأطراف السورية المتحاربة وداعميها الخارجيين، ويشمل هذا المسار إصلاح مؤسسات الدولة وتشكيل حكومة جديدة ووضع خطة عملية للانتخابات، يترافق ذلك كله مع بدء تفعيل وقف لإطلاق النار وإطلاق عمليات إعادة الإعمار. أما المسار الثاني فيعتمد على الوصول إلى موافقة فورية على وقف إطلاق النار يعقب ذلك إجراء مزيد من المفاوضات على شكل الدولة السورية وحكومتها المستقبلية.

من الواضح أن النهج السابق (الثاني) - وهو الهدف الحالي للعديد من الجهات الفاعلية الخارجية الرئيسة في الصراع السوري وكذلك للمعارضة - سيكون أفضل. ولكن للأسف يبدو من الصعوبة بمكان احتمال توصل الاطراف السورية لأي اتفاق على ترتيبات مفصلة بخصوص الدولة السورية الجديدة، ناهيك عن قيادتها في أي وقت قريب. وفي أحسن

الأحوال، فإن ما قد يتحقق سيكون اشبه بالصيغة العامة للإصلاح المؤسسي يترافق مع وقف فوري لإطلاق النار. وهو ما سينهار سريعًا مع انهيار المفاوضات.

وبناءً على هذا الاستنتاج، فإن علينا التركيز بشدة على تأمين وقف لإطلاق النار يترافق مع ترتيبات دولية متفق عليها تنفذ على الأرض. لن يوافق الأطراف بسهولة على هذا المسار لكنه المسار الأكثر الواقعية. عدا عن أن نجاحه سيوفر بديلًا حقيقيًا للتصاعد الخطير في مسار هذه الحرب المدمرة. وقد لا يكون وقف إطلاق النار شرطًا كافيًا للوصول إلى تسوية سياسية في نهاية المطاف،لكنه سيكون أحد الضرورات الأساسية لإنجاز التسوية تلك.

وفور توقف القتال واستناداً لقطاعات السيطرة الحالية، ستجد سوريا نفسها مقسمة إلى أربعة مناطق مختلفة. تسيطر الحكومة على إحداها، فيما يسيطر الأكراد على منطقة أخرى، فيما تسيطر المعارضة السنية على المنطقة الثالثة، وبالطبع تخضع المنطقة الأخيرة لسيطرة داعش.

داعش من جهتها ولعدم امتلاكها داعمًا خارجيًا يؤثر في قراراتها فستكون في مأمن كبير من التأثر بأي إملاء خارجي، وبالتالي سترفض أي وقف لإطلاق النار. وبالتالي يمكن تقسيم سوريا إلى ثلاثة مناطق آمنة، وهي المناطق التي يتم التوافق فيها على وقف إطلاق النار، ومنطقة رابعة يكون للجميع الحق والحرية في قتال داعش وشن هجمات عليها.

المناطق الآمنة كأساس للسلام في سوريا

لا يمكن لأي اقتراح للسلام والاستقرار في سوريا أن ينجح دون أن يبدأ بتحقيق الهدف المتمثل في توفير الامن لما يقرب 16.6 مليون سوري ما زالوا يقطنون مدنهم عدا عن 7 مليون نازح سوري داخل سوريا نفسها أجلوا عن مدنهم تحت ضغط العمليات العسكرية هناك.

ويضم اقتراحنا تحديدًا للهدف والمركز فيه، لكنه أيضًا يقر بثلاثة حقائق صعبة. أولها، أن الحرب التي استمرت في سوريا لأكثر من أربع سنوات وخلفت أكثر من ربع مليون قتيل، تركت بشكل كثيف انقسامات مبنية على أساس الطائفة والعرق. وينبغي أن يكون هناك جهد مركز على إنهاء والحد من هذه الانقسامات على المدى الطويل.

الحقيقة الصعبة الثانية تتمثل في الإقرار بفشل نهج الولايات المتحدة وشركائها في دعم المعارضة السورية وتسليحها لخلع نظام الأسد، ومن المرجح أن لا تنجح أي جهود شبيهة في الفترة القادمة. وقد أثبتت إيران وروسيا التزامهما الشديد بالمحافظة على النظام في موقعه، وأي تصعيد للصراع لن يؤدي إلى استسلام بشار الأسد، بل سيزيد من القتل واللاجئين والتطرف.

الحقيقة الصعبة الثالثة تتمثل في أن خطوط القتال على أرض الواقع الآن يجب أن تكون الأساس لأي هدنة مستقبلية. بالإضافة إلى ضرورة إدخال مبدأ تبادل الأراضي بشكل محدود لضرورات تسهيل فض الاشتباك بين المقاتلين والمساعدة في تنفيذ وقف إطلاق النار.

وبعد أخذ هذه الحقائق بالاعتبار، فإن أفضل أمل لوقف المذبحة الحاصلة في سوريا الآن يتمثل في قبول مناطق متفق عليها تأخذ بعين الاعتبار الانقسامات العرقية والطائفية والمعارك الحالية وتعزيز القوى المجتمعية فيها لتعزيز السلم.

ومثل معظم دول الشرق الأوسط، فإن الانهيار الطائفي الحاصل في سوريا لا يزال بعيدًا عن مرحلة التطهير العرقي. تاريخيًا، اختلط المجتمع السوري وتعايشت فيه معظم الطوائف، ولذا لا يوجد أي قاعدة صلبة تستند إليها عمليات التطهير العرقي في أرض يسكنها مجتمع واحد.بالإضافة إلى ذلك، يشكل العرب السنة أكثر من 60% من سكان

سوريا، وينتشرون في معظم أنحاء البلاد، بل ويشكلون غالبية سكان مناطق سيطرة النظام، وكثير منهم ما زال مواليًا للنظام حتى الآن.

وبعيدًا عن هذه المحاذير، فإن الخريطة العرقية والطائفية السورية تعكس إلى حد كبير "التجمعات المناطقية" وهي التي تعززت عبر الهجرة الداخلية في سوريا. فمسيحيو وعلويو سوريا يتواجدون يشكل أساسي في المنطقة الغربية المتاخمة للحدود اللبنانية والبحر الأبيض المتوسط.

الأكراد بدورهم يهيمنون على الحدود الشمالية مع تركيا، فيما يقيم الدروز في جيوب متوزعة في الجنوب ، اما العرب السنة فينتشرون على باقي مناطق سوريا، بحيث تشكل مناطقهم العمود الفقري للبلاد وتمتد من درعا في الجنوب حتى حلب شمالًا وتمر في دمشق وحمص وحماة. وهذا يشمل معقل العرب السنة في وادي نهر الفرات وهو الذي تسيطر عليه داعش الآن.

وليس من قبيل الصدفة أن تنعكس الجغرافيا الطائفية والعرقية السورية على خطوط المعارك الحالية. فيما تمثل مناطق سيطرة النظام في دمشق - غالبية سكانها من السنة الداعمين للنظام، ويسيطر عليها العلويون - الاستثناءات الرئيسية لهذه الحالة. وتنقسم المناطق السنية العربية التي لا يحكمها النظام بين جماعات المعارضة المختلفة. والتي تتراوح بدورها بين الجماعات المعتدلة والمدعومة من أمريكا أو جبهة النصرة التابعة للقاعدة أو داعش، وما بين هذه المجموعات من أطياف تندرج ضمن الطيف الأيديولجي، ولإضفاء مزيد من التعقيد على المشهد فإن جماعات المعارضة هذه تعمل في مناطق تماس مشتركة كثيرة وتقع بينها أحيانا تعاونات أو اشتباكات حسب كل منطقة ومن يتواجد بها.

يتمثل اقتراح راند في إنشاء ثلاثة مناطق جغرافية متفق عليها في سوريا، تتصل إثنتين منهما وتنفصل الثالثة عنهما.

وكما يوضح الشكل المرفق لهذه المناطق، فإن الجيب المقترح الذي يسيطر عليه النظام يمتد من الضاحية الجنوبية من دمشق وصولًا إلى الحدود السروية مع تركيا على ساحل

البحر الأبيض المتوسط، ويمر في طريقه عبر حمص وطرطوس وبانياس واللاذقية.

"اللون البني"

Figure 1. Syria's Pre-War Sectarian Breakdown

Figure 3. Proposed Zones in Syria

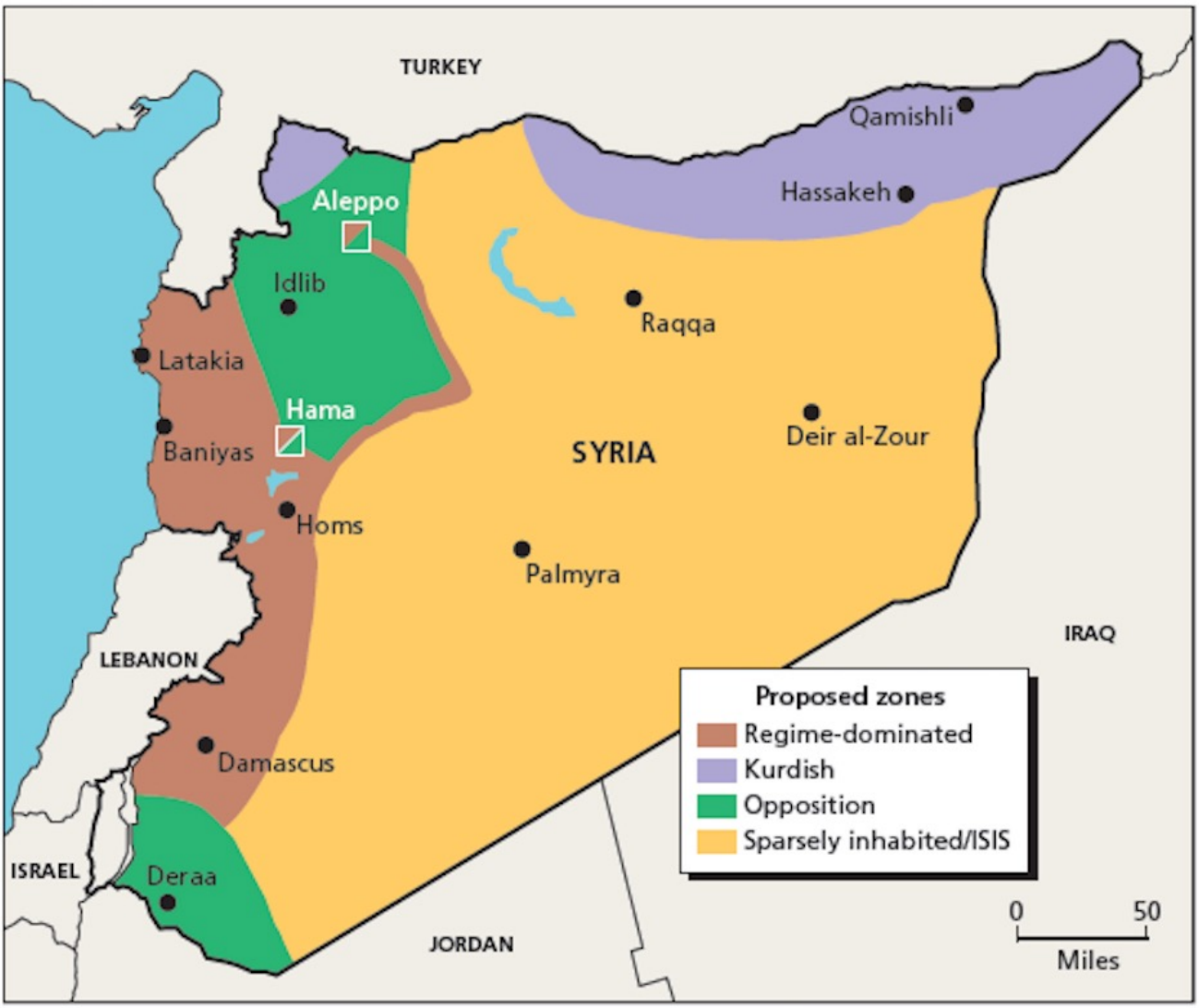

RAND *PE182-3*

اما الجيب الثاني " باللون الارجواني" فهو الجيب التابع للسيطرة الكردية، ويضم منطقتين غير متجاورتين، بحيث يضم الجيب المناطق الممتدة من شرق حلب وصولًا إلى

الحسكة والقامشلي. فيما يضم الجيب الكردي في المناطق الشمالية الغربية من الجزء العلوي من سوريا الأراضي الواقعة بالفعل تحت سيطرة الأكراد حاليًا.

أما الجيب الثالث، فهو مصور باللون الأخضر، ويتألف من قسمين من الأراضي الواقعة لسيطرة المعارضة بشكل كبير الآن. إحداهما في جنوب غرب البلاد، وهي منطقة درعا وما حولها، أما الجيب الآخر فيتركز في المناطق المحيطة بإدلب.

مناطق حلب وحماه ستتقسم سيطرتها بين قوات الأسد والمعارضة، والنظام بهذا يكون قد وفر خط إمداد باتجاه حلب كما ينعكس بالتطورات الحالية في خارطة توزيع القوى في سوريا.

Figure 2. Control of Territory by Armed Actors, September 2015

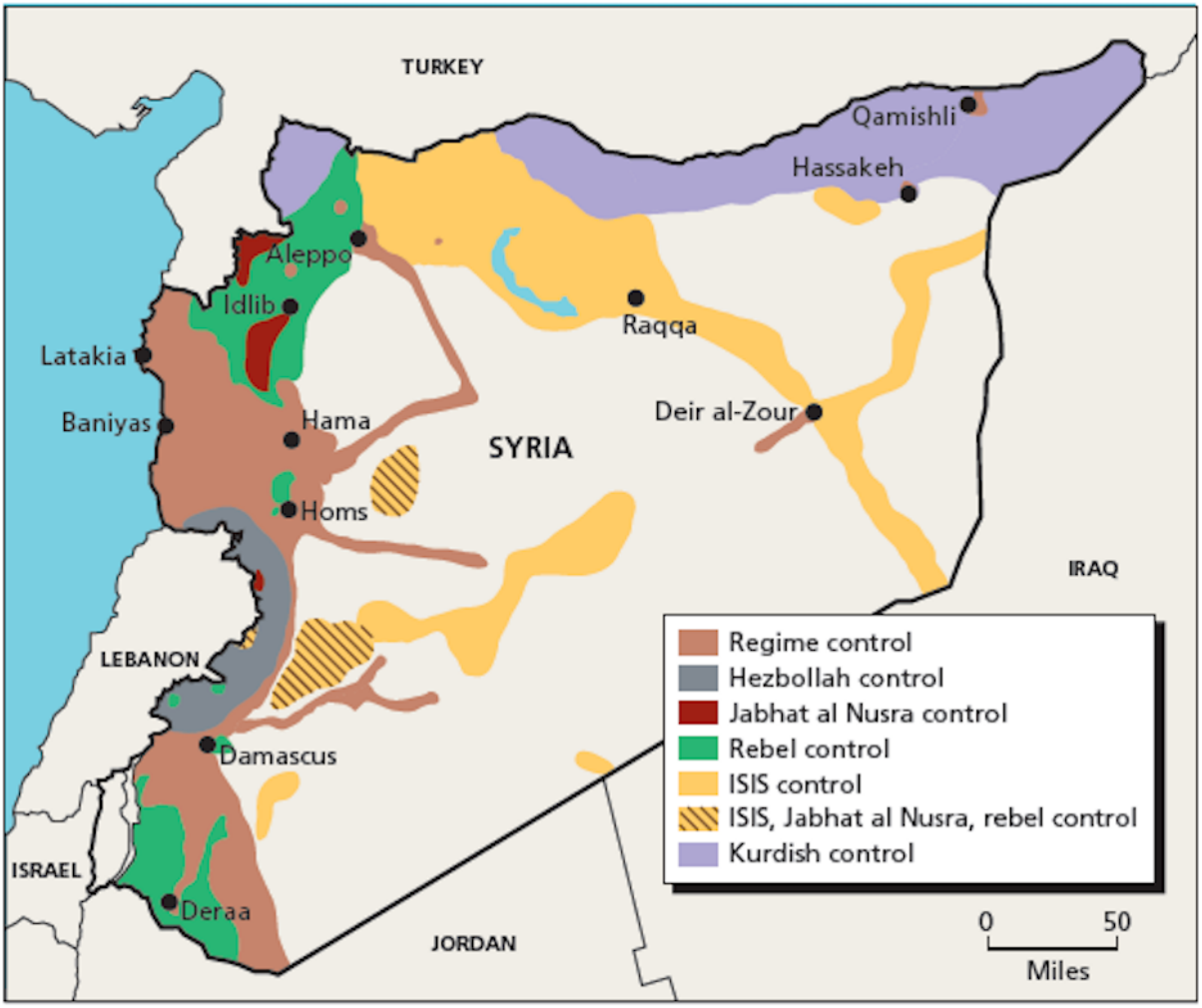

SOURCE: Institute for the Study of War, "Control of Terrain in Syria: September 14, 2015," web page, September 14, 2015.

RAND *PE182-2*

أخيرًا المنطقة الرابعة، وهي ما تبقى من البلاد وتظهر باللون الأصفر ستبقى تحت سيطرة داعش. ومعظمها غير مأهول بالسكان، وتعد مناطق السكن الرئيسية فيها: الرقة ودير الزور ووادي نهر الفرات وتدمر في وسط البلاد.

ووفق المقترح، ستخضع المنطقة الرابعة هذه لإدارة دولية حال طرد داعش منها بشكل تدريجي. فيما ستدار المناطق الثلاثة الأخري من قبل من يسيطر عليها خلال فترة وقف إطلاق النار هذه. وستقع مسؤولية حفظ وقف اطلاق النار على القوى الدولية التي تدعم أطراف النزاع الآن. وهو ما يحتم على الولايات المتحدة وروسيا وإيران ضمان التزام قوات النظام بالاتفاق، فيما ستحافظ الولايات المتحدة على التزامات الأكراد، وستضغط كل من تركيا والأردن على المعارضة السنية للالتزام بهذا الاتفاق وتطبيقه. فيما ستتعاون الأطراف الخارجية على حرب داعش لطردها من مناطقها.

قد يتطلب إنشاء هذه المناطق الآمنة الثلاثة إجراء عمليات لنقل الأراضي بين الفصائل لإنشاء خطوط واضحة للهدنة وطرق الإمداد. التنازلات الصعبة للأسد ستكون بتركه بعض أجزاء حماه وحلب تحت سيطرة قوات المعارضة السنية المعتدلة. وهو ما يمكن للنظام تعويضه عبر انسحاب قوات المعارضة، أو قبولها بسيطرة قوات النظام على مناطق سيطرة المعارضة المنتشرة كالجزر بين معاقل النظام، وهو ما سيساعد على إنسحاب كتائب المعارضة من المناطق المحيطة بدمشق بما يسمح للنظام بتأمين أكبر لدمشق وعزل المعارضين في مناطق وقف إطلاق النار.

مباشرة وبعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، وإن لم يكن قبله، ينبغي على الأمم المتحدة الاجتماع بممثلي جميع الفصائل السورية التي وافقت على وقف إطلاق النار وبدء مناقشات سبل بناء أسس جديدة للدولة السورية الموحدة المنشودة.

بلا شك، ستأخذ المسألة وقتًا طويلًا لإنجاح جهود استعادة سوريا الموحدة، هذا إن كان بالإمكان تحقيقه. وربما تكون الكيانات الناشئة عن هذه الاتفاقات اتحادات أو كونفدراليات معينة. ومن المحتمل أن ينطوي الأمر على منح حكم ذاتي موسع بما في ذلك السيطرة على الأمن المحلي من قبل السلطات المحلية في كل فدرالية أو جزء. وقد يشمل الأمر بشكل صريح تقاسمًا للسلطات على أساس طائفي كما جرى في لبنان بعد إنقضاء الحرب

الأهلية الطويلة. وقد تتضمن التفاهمات توفيرًا لضمانات خاصة لحماية الأقليات داخل كل منطقة أو في سوريا ككل.

من المرجح أن تشمل الاتفاقات أيضًا إصلاحات دستورية كبيرة لإعادة توزيع السلطة بين المؤسسات الوطنية وانتخابات لا يكون الأسد جزءً منها. وفي نهاية المطاف فإنه من المرجح أن تشمل العملية ترتيبات تجعل من دمشق منطقة مركزية توفر بعض الخدمات والمرافق للمناطق المختلفة التي يتمتع سكانها المحليون بمسؤولية الحكم وحفظ الأمن المحلي. وهذا من شأنه أن يتم تحت مظلة الأمم المتحدة وبتشجيع ورعاية من القوى الخارجية المختلفة. سيكون هذا حلًا صعبًا، لكنه بلا شك أفضل بكثير من الاستمرار بالقتال.

وعلى غرار البوسنة، ستفرض رقابة دولية لمراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار، فيما ستجري العملية السياسية المرتقبة بإشرف من مجلس فرض السلام. وهو ما سيتطلب من المجلس المذكور مساهمة فاعلة في تطوير العملية السياسية المستقبلية السورية وجلب الدعم لها من الدول الأخرى.

سيكلف هذا المجلس ويخول بالصلاحيات من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن للتأكد من الالتزام بوقف إطلاق النار. وستكون مسألة تعيين حاكم مؤقت على المناطق التي يتم انتزاعها من داعش ملقاة على عاتق هذا المجلس أو الامم المتحدة.

وبعيدًا عن داعش، ستنشأ الكثير من الأسئلة بخصوص مشاركة مجموعات تصنف على أنها إرهابية من قبل بعض الأطراف الفاعلين في وقف اطلاق النار. وعلى اقل تقدير مثلًا فإن انضمام حزب الله لوقف إطلاق النار سيكون ضروري لضمان استمراره ونجاحه. الأطراف الداخلة ضمن الاتفاق ستلتزم بوقف إطلاق النار ووقف العنف داخل سوريا ووقف التحريض على العنف ضد أهداف خارجية كذلك.

داعش، من جهتها سترفض هذ الاتفاق بلاشك، وبشكل أقل تأكيدًا سترفضه جبهة النصرة المقربة من القاعدة كذلك. وللابتعاد عن حجج الرعاة الخارجيين الطويلة، سيكون من الأفضل الاعتماد على الوصول إلى اتفاق متعلق بشروط وقف إطلاق النار بين القوى الخارجية والعديد من المجموعات الداخلية، وهو ما سيجبر المتطرفين الرافضين للاتفاق

على استبعاد انفسهم من خلال رفض مصداقية التعهدات والالتزامات. وبالتالي ستظهر الجماعات هذه امام الجميع بما يضطر راعيها الخارجي لتخفيض دعمه الموجه لها خاصة وأنها ستعد منتهكة لاتفاق دولي يقضي بوقف إطلاق النار.

وسيكون من الضرورة بمكان تحقيق تواجد عسكري معين لرصد وضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار. ومن الممكن أن تنتشر القوات الخارجية في أماكن أصدقائهم، فمثلًا ستنتشر القوات الروسية في أماكن سيطرة النظام، أما القوات الأمريكية فبإمكانها التواجد في أماكن سيطرة الأكراد، وهو ما من شأنه بعث تطمينات لتركيا بأن المنطقة الآمنة هذه داخل سوريا لن تتحول لقاعدة كردية لشن الهجمات ضد تركيا أو أن تظهر كأنها مشروع دولة كردية في المنطقة. وأخيرًا بإمكان قوات عسكرية مختلفة من الدول السنية أن تنتشر في مناطق سيطرة العرب السنة. بحيث تنتشر قوات تركية في المناطق الشمالية وأردنية في المناطق الجنوبية. وسيكون الجزء الشمالي من مناطق سيطرة المعارضة السنية هي الجزء صاحب الإشكاليات الأكبر، فهي المنطقة التي تلتحم فيها المجموعات المتشددة والمعتدلة من المعارضة سوياً.

الاستثناء في مسألة القوى الخارجية الضامنة للسلام سيكون مناطق سيطرة داعش، وذلك لإحباط أي تجدد للصراع بين الأطراف المختلفة بهدف السيطرة على هذه المناطق. وستؤول السيطرة على مناطق داعش إلى إدارة دولية في انتظار إنشاء حكومة سورية تجمع جميع الأطراف في البلاد.

الأمن في المناطق المحررة حديثًا من سيطرة داعش يجب أن يؤول إلى مسؤولية إدارة دولية، ربما يتم تشكيلها من مجلس لفرض الأمن سابق الذكر، وربما يجري التوسع فيها بشكل أكبر لتشمل قوة دولية أوسع من ذلك بكثير. وسيترافق ذلك مع نشر قوة دولية محايدة بغرض المراقبة تحت رعاية الأمم المتحدة وتهدف القوة هذه إلى مراقبة وقف إطلاق النار وليس فرضه، بما في ذلك القوى الخارجية وموظفيها على الأرض.

التحدي الدبلوماسي:

وبينما يكون الإتفاق على حل كالذي تطرحه هذه السطور صعب المنال بشكل واضح، فإنه يتوجب العمل عليه آخذين في الإعتبار الأثمان الباهظة للحالة الراهنة والصعوبة الهائلة للوصول لحل سياسي متكامل في المدى المنظور. وإن إنشاء المجموعة الدولية لدعم سوريا – والتي تجمع وزراء خارجية جميع اللاعبين الخارجيين المحوريين، ومن ضمنهم وزراء خارجية إيران والسعودية- يشكل خطوة أولى مفيدة. وبينما يبقى اللاعبون المحوريين منقسمين بشكل عميق حول سؤال ما إذا كان "الأسد" مغادراً وكيف ومتى، إلا أنهم على الأقل اتفقوا على مناقشة وقف ممكن لإطلاق النار وعملية سياسية ستؤدي أخيراً إلى دستور جديد وانتخابات. و فقط عبر الإعتراف بالأثمان الباهظة للحالة الراهنة واستشراف خيارات أقل حدة من تلك الأهداف المتطرفة المستحيلة التحقق بإمكان الأطراف أن يتفقوا على طريقة لإنهاء الحرب.

ولكن المجموعة الدولية لداعمي سوريا لا تشكل عاملًا كافيًا هنا نظراً لإستحالة إنجاح إتفاقية مفصلة بين أكثر من 20 مشاركاً حول طاولة واحدة، ولذا فعلى الولايات المتحدة أن تبادر بمناقشات ثنائية سرية، ومن ضمنها مناقشات مع روسيا ومع شركاء أمريكا الأساسيين مثل تركيا والسعودية. وسيكون هدف النقاش مع روسيا، التي أصبحت الآن أكثر مركزية مع تزايد دورها العسكري في سوريا،هو استكشاف مقايضة ما للتأكيد لموسكو بأن نظام الأسد لن ينهار (وذلك هدف روسي محوري) مقابل وقف لإطلاق النار بين النظام والمعارضة والحملة المشتركة ضد داعش. وإن استمرت روسيا في تعنتها ومساعدة النظام وقصف جميع فصائل المعارضة من دون تفريق فإن الولايات المتحدة والآخرين سيستمرون في دعم مقاتلي المعارضة وستستمر الحرب وستنفّر روسيا العالم السنّي وتصبح هدفاً متنامياً للإرهابيين، كما أوضحنا عبر تفجير الطائرة الروسية في 31 أكتوبر فوق صحراء سيناء. وبالفعل فإن توسعة الدعم الأمريكي للمعارضة السنية بشكل يسمح لهم بالصمود أمام هجمات النظام المدعوم من روسيا، قد يكون إنذاراً جيداً لضمان تأييد روسيا لهذا المسار. ولكن إن أرادت موسكو بأن تضغط من اجل إحداث تغييرات داخل سياسة دمشق – ومن ضمنها دعم وقف لإطلاق النار واعتراف بالحكم

الذاتي للمعارضة في بعض المناطق المقترحة هنا- فإن تحقيق اتفاقية دبلوماسية بشكل عاجل يصبح ممكناً. ونتيجة كهذه ستكون أكثر تفضيلاً وأكثر قابلية للحدوث من تعزيز قوة المعارضة التفاوضية المكلفة وغير الواضحة في امل نيل رضى روسيا للتخلص من "الأسد". واتفاقية على هذا النسق بين الولايات المتحدة وروسيا ستكون أساساً صلباً لإقناع بقية الدول.

وتعد السعودية من أصعب من يجب اقناعهم هنا. فالرياض ملتزمة بقوة بإسقاط الأسد، ومما يعزز هذا الإلتزام التنافس المتزايد بين السعودية وإيران –الداعم هي الأساسي للأسد. وفي الوقت الراهن فإن السعودية لا تقبل بخطة ملموسة وقصيرة المدى لرحيل الأسد. ويصر الممثلون السعوديون على أن البديل لحل سياسي مقبول هو "الحل العسكري" – أي الإسقاط العنيف للأسد والقضاء على النفوذ الإيراني. وبما أنها غير متأثرة بشكل كبير بأزمة اللاجيئين عدا عن كونها دولة ثرية بشكل كافي للإستمرار في دعم المعارضة، فإن السعوديين يبدون متجهزين للإستمرار في القتال طالما كان ذلك ضرورياً لاستنزاف أو تحييد إيران. لذلك على الولايات المتحدة أن تقنع الرياض بأن هذا سيكون وصفة لمستنقع مكلف، مع تزايد التطرف في المنطقة وخارجها. وقد تكون الولايات المتحدة قادرة على نيل تأييد الدول العربية السنية المقتنعة حاليا بوجوب وقف الحرب وحماية السكان السنة، ومنهم الاردن ومصر والإمارات العربية المتحدة. وعلى واشنطن أن توضح للرياض بشكل قاطع أن الولايات المتحدة بينما تعمل على وقف القتل، وحماية السنة، وقتال داعش، واحتواء ايران، لن تكون طرفاً في تصعيد عسكري ينتقص من جميع تلك المصالح من أجل هدف الإطاحة بالأسد والقضاء على النفوذ الإيراني في سوريا، والذي قبل كل شي سبق وجود هذه الحرب بعقود عديدة.

وستكون تركيا صعبة الإقناع أيضاً. فمثل السعودية، تركيا ملتزمة بالإطاحة بالأسد الذي تلومه في الدفع بمليوني لاجئ إلى أراضيها، عدا عن تحريض صعود داعش وتوفير الظروف للاكراد بإقامة كيان في سوريا. وسياسة أنقرة كانت إذاً دعم أي مجموعة كانت قادرة على إزاحة الأسد. فكانت النتيجة النمو الكارثي لعدد المتطرفين والمناخ المتسامح مع المقاتلين الأجانب ليعبروا الحدود من تركيا إلى سوريا. ويجب أن يتم إقناع أنقرة بأن

القوة الكردية والإستقلال في سوريا سيزداد فقط في حال استمرت الحرب، وأن كيانا ذا حكم ذاتي –وليس دولة- للأكراد السوريين قد يكون شريكاً لتركيا كما هو الحال مع أكراد العراق. وبالنسبة للسعودية، فإن عاملاً حاسماً لدفع الأتراك للقيام بهذه الخطوة هو العلم بأن الولايات المتحدة لن تطيل أمد الحرب من أجل إسقاط الأسد أو منع قيام كيان كردي إقليمي لو كان هناك فرصة واقعية لإنهائها على الأساس المطروح هنا.

اعتراضات متوقعة

الرافضون لهذا المقترح، سيهاجمونه على عدة أصعدة. فمن ناحية، هناك من يقول بأن تقسيم سوريا إلى المناطق المتفق عليها قد يؤدي إلى إبادة الأقليات الإثنية والطائفية الموجودة فيها. وكاتبوا هذا المقترح لا يقللون من إمكانية حدوث قتال مجتمعي قبل أو أثناء تطبيق هذه الخطة. ولكن، هذه الإمكانية يجب أن توضع على الميزان مقابل المذبحة الحتمية التي تحدث الآن والتي لا نرى لنهايتها أفقاً، عدا عن التبعات السياسية والجيوسياسية المدمرة. وإضافة لذلك، هذه الخطة ستتضمن وضع ضامنين خارجيين لمراقبة وتنفيذ وقف إطلاق النار والذين سيقومون بدور في ردع القتل الإنتقامي أكبر من الذي يجري حالياً. وحتماً إن إطالة أمد الصراع الحالي يجعل من غير الممكن تفادي تقسيم سوريا الحالي؛ بل أنه في الحقيقة سيقود لإنقسام أكبر ولتطهير عرقي أوسع. وسيكون من المهم لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولأعضاء مجلس فرض السلام أن يتفقوا على عدم اعتبار التقسيمات الحالية كتقسيمات دائمة ويستخدموا نفوذهم مع الأطراف السورية لترويج اتفاق على شكل ما لدولة سورية جديدة.

وانتقاد آخر هو على أساس أخلاقي بحيث لا يقبل بأقل من رحيل الأسد الفوري بناء على أعماله الإجرامية بحق شعب سورية. والأسد هو ديكتاتور دموي يجب أن يواجه العدالة. وإن كان هناك طريقة عملية تضمن إزاحته عن السلطة وأن سوريا ستُحكم بشكل عادل وشامل بعد رحيله، فإن ذلك سيكون أكثر قبولا من قبول وقف لإطلاق النار من دون تحديد مصيره. إلا أن هذا الخيار لا يتواجد في العالم الحقيقي. أربع سنوات من تصاعد العمل العسكري وعزل سوريا لم تفلح في دفع روسيا وإيران لإزاحة الأسد عن السلطة وإنما زادت في مضاعفة دفاعاته. وهناك القليل من المنطق لتصديق أن بعض الدعم

المتواضع للمعارضة –سواء على شكل أسلحة أكثر تطوراً، أو حظر الطيران، أو الضربات العسكرية المباشرة- سيغير من تلك الحقيقة، بل وإن عملاً من هذا النوع سيكون له تبعاته وأثمانه.

فالسؤال الحقيقي هو: هل بالإمكان تحقيق وقف لإطلاق النار على الأساس المطروح هنا؟ لا يجب أن يكون هناك وهم حول صعوبة تحقيقه. فالأسد المدعوم بقوة من روسيا وإيران يشعر أنه يمتلك الكثير من الوقت لسحق المعارضة وتدميرها ، وفي نفس الوقت فإن قوى المعارضة وداعميها لديهم نفس التصميم للقتال من أجل تحقيق أهداف شمولية ومتطرفة وهي هنا تدمير النظام.

ولكن، من الحقيقة بمكان أنه لم تطرح أمام الأطراف أي خطة جدية لوقف إطلاق النار على الأساس المطروح هنا. فإن تقديم الضمان للأسد بأن نظامه سيستمر في حكم دمشق والساحل الغربي قد يكون كافياً لإقناعه وحلفائه بأن وقف القتال في مصلحتهم، وليس في إطالة أمد الصراع الباهظ الثمن والذي لا يمكن التنبؤ بنهايته. وإنه، في جميع الحالات، من الشاذ أن ننتقد المقترح على أساس أنه غير عملي لأن الأسد قد يرفض تسليماً حقيقياً لسلطته وسيسعى بدلاً من ذلك إلى استعادة قبضته على كامل البلاد.

اما بالنسبة للمعارضة وداعميها، فلم يتم تقديم مقترح كهذا لهم: وقف إطلا للنار يوقف أخيراً هجمات الأسد وبراميله المتفجرة، ومنحهم حكم ذاتياً محلياً مدعوماً من المجتمع الدولي ومقبولاً من النظام في الأراضي التي يحكمونها حالياً، وتوصيل المساعدات الإنسانية اللازمة جداً للسكان المحاصرين، وتحرير الأسرى، وعملية متفقة ستنتهي بتشكيل هيكل سياسي لسوريا قد يفتح طريقاً للذهاب إلى ما بعد الأسد.

وانتقاد ثالث هو حول عدم وجود احتمال حقيقي لوجود إرادة سياسية من قبل الأطراف الخارجية الأساسية أن يكونوا حماة للمناطق الآمنة. وسيتضمن هذا المقترح، بعد كل ذلك: وجود قوات أمريكية تعمل في المناطق الكردية، ومزيج من قوات تركية وأردنية تضمن أن العرب السنة المعارضين لن يجددوا الهجمات على دمشق وحمص، وأن روسيا وإيران ستضمنان أن تمنعا النظام من محاولة غزو حلب ودرعا والمناطق الأخرى التي ستكون تحت حكم العرب السنة. والتعاون مع تلك الحكومات الخارجية لن يكون سهلاً ولكنه

سيكون أكثر عقلانية من التعاون مع وكلائهم في على الأرض. ومفتاح ضمان تعاون ضروري بين الأطراف الخارجية هو إقناعهم بأن الترتيبات المطروحة هنا هي على الأقل خيار سيء بينما يكون البديل هو استمرار حرب أوسع مع كامل تبعاتها.

ونقد أخير قد يكون حول أن شكل العملية التي ندعوا لها قد لا يتطابق مع أفضل الممارسات التي يقتضيها حل النزاعات وتوطيد الإستقرار. بشكل أخص، قد يُطرح أن المناطق المجاورة أكثر تفضيلاً من المناطق غير المجاورة. أو أن التسوية السلمية يجب أن تسبق وقف إطلاق النار لجعل الأخيرة مستدامة. وكلا الأمرين مفضلان على ما سبق، إلا أن تحقيقهم مستحيل في أي وقت قريب. ونحن نؤمن بأن البدائل الحقيقية قصيرة المدى هي السلام الفوضوي والهش الذي نصفه هنا، أو استمرار الحرب لمدى غير معلوم من المستقبل. وأولئك الذين يزعمون بأن هذا النهج غير عملي فعليهم أن يدلوا بدلوهم ويشرحوا كيف أن نتيجتهم المرغوبة يمكن أن يتم تحقيقها: من يزعم أن هذا المقترح يمكن رفضه فعليه أن يشرح كيف أن إطالة أمد الحرب أفضل.

لا أحد يمكنه التظاهر بأن هناك حلاً في سوريا من دون أخطار وأثمان هائلة. ولكن كما صرح الرئيس باراك أوباما مؤخراً بأنه من غير المجدي أن نطرح "أفكاراً غير ناضجة كما وكأنها حلول" أو أن "نقلل من التحديات الموجودة في هذه الحالة". وبدلاً من ذلك، دعا المنتقدين أن يقولوا "بالتفصيل" و"الدقة" ما كانوا سيفعلون وكيف كانوا سيفعلون ذلك.

وهذا المقترح هو محاولة للقيام بذلك تحديداً. هو ليس خالٍ من التحديات، أو السلبيات أو المخاطر، ولكننا نؤمن بأنه أفضل بكثير من الحالة الراهنة وأكثر عملية من أي بدائل متاحة.

الهوامش:

1 The organization's name transliterates from Arabic as al-Dawlah al-Islamiyah fi al-'Iraq wa al-Sham (abbreviated as Da'ish or DAESH). In the West, it is commonly
referred to as the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL), the Islamic State of Iraq and Syria, the Islamic State of Iraq and the Sham (both abbreviated as ISIS), or
simply the Islamic State (IS). Arguments abound as to which is the most accurate translation, but here we refer to the group as ISIS.
2 "Syria's Drained Population," The Economist, September 30, 2015.
3 Philip Gordon, "It's Time to Rethink Syria," Politico, September 25, 2015.
4 Fabrice Balanche, Ethnic Cleansing Threatens Syria's Unity, The Washington Institute for Near East Policy, PolicyWatch 2528, December 3, 2015.
5 Office of the Press Secretary, "Press Conference by the President," Washington, D.C.: The White House, October 2, 2015. As of December 10, 2015:
https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/10/02/press-conference-president

حول وجهة النظر هذه...

تقدم هذه الصفحات خطة سلام لسوريا ركزت بشكل أقل على تعريف طبيعة الدولة السورية التي ستتمخض عن هذا الصراع، كما ركزت بشكل أكبر على الخطوات اللازمة لوقفٍ آمن ومستدام لإطلاق النار لفترة طويلة والتي غالباً تحتاجها جميع الأطراف السورية من أجل أن تتفق على إتفاقيات حاكمة جديدة. وتختم بأن الأطراف الخارجية التي دعمت هذا الطرف أو ذاك في الصراع الحالي ستحتاج للجلوس معاً لضمان ولإنفاذ أي وقف لإطلاق النار، إن كانت ستصمد.

ويرغب المؤلفون في شكر ليندا روبينسون وبين كونّابل الذين قدموا خدماتهم كمراجعين لهذه الوثيقة.

ودعم هذه الدراسة تم توفيره من مساهمات خيرية من داعمي مؤسسة راند ومن الدخل التشغيلي.

حول المؤلفين:

جيمس دوبّنز: الرئيس الفخري لوحدة الأمن والسياسة في راند، وهو مساعد سابق لوزير الخارجية الامريكي.

فيليب غوردون: زميل أقدم في مجلس العلاقات الخارجية، وشرق إفريقيا ومنطقة الخليج (2013-2015). ومساعد لوزير الخارجية للشؤون الاوروبية والأوراسية (2009-2013).

جيفيري مارتيني: محلل للشرق الأوسط في راند وقضى عام 2014 في وزارة الخارجية في لجنة النزاعات وعمليات توطيد الإستقرار.